قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
رقم (101) لسنة (2014م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدت المنعقد بمقر الهيئة يوم الاثنين 26 ربيع الأول 1435 هجرية، الموافق 2014/1/27 ميلادية،

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف الجند — " " " "
3. الأستاذ/ نجيب محمد بكير — " " " "
4. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — " " " "
5. المهندس/ عبدالحميد أحمد المتوكل — " " " "
6. الدكتور/ محمد أحمد علي ثابت — " " " "

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في طلب المجلس المحلي لمحافظة ريمة إعادة النظر في قرار الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المؤرخ 2013/12/10م بشأن الشكوى المقدمة من ثابت علي السوري

ضد

المجلس المحلي لمحافظة ريمة بشأن المناقصة رقم (2012/1م) الخاصة بمشروع انشاء السور مع البوابات وغرفة الحراسة للمعهد البيطري بمديرية بلاد الطعام – محافظة ريمة.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الطلب بالآتي:

أولا: تلقت الهيئة العليا مذكرة من المجلس المحلي لمحافظة ريمة برقم (12) وتاريخ 2014/1/2م تضمنت طلب المجلس المحلي من الهيئة العليا إعادة النظر في قرارها الصادر بتاريخ 2013/12/10م بشأن الشكوى المقدمة من المقاول ثابت علي حسن السوري بخصوص المناقصة المذكورة أعلاه والذي تضمن ما يلي:-

1. قبول الشكوى.
2. إلغاء العقد مع المقاول الذى ارسيت عليه المناقصة.
3. إعادة الإعلان عن المناقصة.
4. توقيف لجنة المناقصات بالمحافظة وإحالتها الى النيابة العامة، وتحميلها كافة التبعات المترتبة على إلغاء العقد مع المقاول.
5. مخاطبة وزارة المالية بوقف صرف أية مستحقات باسم هذا المشروع وذلك للأسباب المدونة في صلب القرار المذكور.

حيث أسس المجلس المحلي طلبه على أن جميع إجراءات المناقصة تمت وفقا لنصوص وأحكام القانون ولائحته التنفيذية، وأنه تم الإرساء والتعاقد مع المقاول/عبدالكريم الضبيبي كونه أقل العطاءات

المستوفية والمستجيبة لمتطلبات الاستجابة ووثائق المناقصة وأن الشاكي قد تسبب في تعثر العديد من المشاريع، وأن المشروع قيد التنفيذ وبلغت نسبة الإنجاز ما يقارب (50٪) وأنه قد يترتب على إلغاء العقد المبرم وعدم صرف مستحقات المقاول تعثر المشروع وتداعيات ومشاكل أخرى، وأنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية لتصويب أي ملاحظات أو توجيهات تقوم الهيئة العليا بتوجيهها للجهة.

وارفق بالمذكرة وثائق التحليل الجديد الذي قامت به لجنة المناقصات بالمحافظة والإجراءات المستحدثة التي لم يتم الوقوف عليها ولم تظهر في التقرير النهائي الذي اعده المكتب الفني والذي على ضوئه تم اتخاذ القرار السابق، وطلب المجلس المحلي من الهيئة العليا دراسة المرفقات الجديدة وما تتضمنه من حقائق جديدة واجراءات اتخذها المجلس المحلي بناء على قرار الهيئة السالف ذكره.

ثانيا: بعد استلام الطلب تم احالته مع المرفقات الى المكتب الفني بالهيئة للدراسة والرفع بالرأي للمجلس على ضوء المستجدات في الموضوع. ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره الى مجلس الإدارة متضمنا ما يلي:

1. ان مذكرة المجلس المحلي ومرفقاتها تضمنت اجراءات مستحدثة لم يتم الوقوف عليها اثناء اعداد التقرير النهائي محل الموضوع وهي:-
   - تم الإرساء والتعاقد مع المقاول عبدالكريم الضبيبي كونه اقل العطاءات المستوفية للشروط المطلوبة في وثيقة المناقصة وفقا لمحضر التحليل الجديد الذي تم موافاتنا به لاحقا.
   - تم التعاقد مع المقاول عبدالكريم الضبيبي بمبلغ وقدرة(39,360,000) شاملا نسبة 3٪ بدل اشراف بموجب العطاء المقدم منه.
   - قيمة عطاء المقاول الشاكي/ ثابت السوري (39,540,000) ريال مع العلم ان المقاول قد تسبب في تعثر العديد من المشاريع سواء من الصندوق او المجلس المحلي منها مدرسة ام سلمة – الجبين خزان بني جعد بحسب مذكرة الجهة.
   - المشروع قيد التنفيذ وقد بلغت نسبة الإنجاز ما يقارب 50٪ وقد يترتب على الغاء العقد تعثر المشروع.
2. ان الشاكي قام اثناء إعادة دراسة الموضوع بموافاة المكتب الفني بصورة من كشف راتب يدعي فيه بأن المقاول الذي تم إرساء المناقصة عليه هو احد العاملين في جهة المشروع إلا انه بعد الاطلاع على الكشف تبين ان الأسماء غير متطابقة.
3. بناء على ما تقدم ونظرا لإنجاز مانسبة 50٪ من المشروع نرى الاكتفاء بإحالة المتسببين في المخالفة للنيابة العامة والتوجيه للجهة باستكمال تنفيذ المشروع.

ثالثا: نظر مجلس ادارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، إتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره وحيث ان الثابت من طلب إعادة النظر و مرفقاته ان مناقصة انشاء سور وغرفه حراسة للمعهد البيطري بمديرية بلاد الطعام م/ريمة قد ارسيت على العطاء المقدم من المقاول عبدالكريم الضبيبي بمبلغ (39,360,000) ريال شاملا بدل الاشراف كونه اقل العطاءات سعرا ومستوفيا للشروط المطلوبة في وثيقة المناقصة وفقا لمحضر التحليل والتقييم الجديد والذي تم موافاة الهيئة به مؤخرا ضمن مرفقات طلب اعاده النظر ولم يكن معروضا على الهيئة عند اصدار قرارها السابق ، وبما انه قد تم توقيع العقد مع المقاول المذكور وتم تسليمة موقع المشروع فباشر العمل فيه

وبلغت نسبة الانجاز (50٪) تقريبا وحيث ان إيقاف العمل وفسخ العقد في ظل المعطيات المذكورة سيودي الى تعثر المشروع والحاق الضرر بالمستفيدين منه فضلا عن الاضرار بالخزينة العامة للدولة جراء دفع قيمة الاعمال المنجزة للمقاول الحالي مع التعويض عن الاضرار المترتبة على فسخ العقد لأسباب لا دخل للمقاول فيها ...الخ. فليس امام الهيئة من خيار والحال كذلك غير قبول طلب اعادة النظر في قرارها محل الطلب والتقرير بإلغاء ذلك القرار عدا الفقرة المتضمنة احالة لجنة المناقصات في الجهة الى النيابة العامة للتحقيق حول المخالفات المرتكبة اثناء السير في اجراءات المناقصة والمذكورة في تقرير المكتب الفني المرفقة بقرار الهيئة السابق.

ولذلك، واستنادا الى ما سلف ذكره وعملا با حكام المواد رقم (46/و، 53 ، 78) من قانون المناقصات و المواد رقم (37،44، 417، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

1 قبول طلب اعادة النظر في قرارها المؤرخ 2013/12/10م لما سبق التعليل به.
2 الغاء قرار الهيئة المذكور والتوجيه الى الجهة باستكمال اجراءات تنفيذ العقد المبرم مع المقاول عبدالكريم الضبيبي.
3 احالة لجنة الناقصات بمحافظة ريمة الى النيابة العامة للتحقيق واتخاد الاجراءات القانونية ضد مرتكبي المخالفات المرتكبة اثناء السير في اجراءات مناقصة المشروع السالف ذكرة.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتأريخ 26 ربيع الأول 1435 هجرية، الموافق 2014/1/27 ميلادية.

الدكتور/ محمد أحمد ثابت عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	المهندس/عبدالحميد أحمد المتوكل عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	القاضي/ عبدالرزاق سعيد الأكحلي عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات
الأستاذ/ نجيب محمد بكير عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	الأستاذ/ امين معروف الجند عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات	الدكتور/ ياسين محمد الخراساني عضو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات و المزايدات